

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

سلطنة عمان تطرح شهادات ايداع بقيمة 368 مليون ريال

مسقط - كونا: طرحت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 368 مليون ريال عماني. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 10,12٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 13,70٪. وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثالث عشر من شهر مارس المقبل. ووضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الثالث عشر حتى التاسع عشر من شهر فبراير الجاري هو 1٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

وزراء المال العرب يعدون الملف الاقتصادي لقمة الدوحة المقررة الشهر المقبل

«الشمالي»: تم تدليل 80٪ من المشاكل التي تواجه العالم العربي في مجال التجارة البينية

بالتابعة والإعداد للقمم العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قرر المجلس تشكيك اللجنة من قبل من: دول ترويكما القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودول ترويكما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودولتين من المغرب العربي والأمن العام لجامعة الدول العربية، على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد على هامش أعمال اجتماعات الدورة العادية 92 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها خلال الفترة 8 إلى 12 سبتمبر المقبل.

وأكد الأمين العام في كلمته التي ألقاها السفير احمد بن حلي أهمية الإعداد الجيد للملفات الاقتصادية والاجتماعية التي سترفع الى القمة العربية العادية في دورتها الرابعة والعشرين المقررة في الدوحة شهر مارس المقبل، ومتابعة نتائج أعمال اللجان الخاصة بإزالة العوائق المتصلة باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتهاء من قواعد المنشأ وملف الاتحاد الجمركي العربي المزمع اطلاقه عام 2015، وإيلاء الاهتمام اللازم لمشروع الأحزمة الخضراء في اقاليم الوطن العربي للحد من ظاهرة التصحر.

تعدّل إتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قرر المجلس الموافقة على مشروع تعديل إتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مع الأخذ في الإعتبار الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة بهذا الشأن.

كما أكد المجلس، على عدم موافقته على إنشاء المركز العربي لتدريب الشباب والمرصد العربي للشباب بناء على توصية لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، لتعارض مهامها واختصاصاتها مع بعض المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية.

وطالب الدول الأعضاء بموافقة الأمانة العامة للجامعة العربية بملاحظاتها على المعايير والضوابط الخاصة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته المختلفة لعرضها على اجتماع فريق العمل المعني بمراجعة تلك المعايير والضوابط والمكون من بعض الدول العربية والأمانة العامة للجامعة الذي سيعقد اجتماعه بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 9-10 أبريل المقبل على أن تعرض نتائج فريق العمل على الدورة القادمة للمجلس.

وبشأن اللجنة المعنية

بالتابعة والإعداد للقمم العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قرر المجلس تشكيك اللجنة من قبل من: دول ترويكما القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودولتين من المغرب العربي والأمن العام لجامعة الدول العربية، على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد على هامش أعمال اجتماعات الدورة العادية 92 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها خلال الفترة 8 إلى 12 سبتمبر المقبل.

وأكد الأمين العام في كلمته التي ألقاها السفير احمد بن حلي أهمية الإعداد الجيد للملفات الاقتصادية والاجتماعية التي سترفع الى القمة العربية العادية في دورتها الرابعة والعشرين المقررة في الدوحة شهر مارس المقبل، ومتابعة نتائج أعمال اللجان الخاصة بإزالة العوائق المتصلة باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتهاء من قواعد المنشأ وملف الاتحاد الجمركي العربي المزمع اطلاقه عام 2015، وإيلاء الاهتمام اللازم لمشروع الأحزمة الخضراء في اقاليم الوطن العربي للحد من ظاهرة التصحر.

تعدّل إتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قرر المجلس الموافقة على مشروع تعديل إتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مع الأخذ في الإعتبار الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة للجامعة بهذا الشأن.

كما أكد المجلس، على عدم موافقته على إنشاء المركز العربي لتدريب الشباب والمرصد العربي للشباب بناء على توصية لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، لتعارض مهامها واختصاصاتها مع بعض المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية.

وطالب الدول الأعضاء بموافقة الأمانة العامة للجامعة العربية بملاحظاتها على المعايير والضوابط الخاصة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته المختلفة لعرضها على اجتماع فريق العمل المعني بمراجعة تلك المعايير والضوابط والمكون من بعض الدول العربية والأمانة العامة للجامعة الذي سيعقد اجتماعه بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 9-10 أبريل المقبل على أن تعرض نتائج فريق العمل على الدورة القادمة للمجلس.

وبشأن اللجنة المعنية

بالتابعة والإعداد للقمم العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قرر المجلس تشكيك اللجنة من قبل من: دول ترويكما القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودولتين من المغرب العربي والأمن العام لجامعة الدول العربية، على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد على هامش أعمال اجتماعات الدورة العادية 92 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها خلال الفترة 8 إلى 12 سبتمبر المقبل.

وأكد الأمين العام في كلمته التي ألقاها السفير احمد بن حلي أهمية الإعداد الجيد للملفات الاقتصادية والاجتماعية التي سترفع الى القمة العربية العادية في دورتها الرابعة والعشرين المقررة في الدوحة شهر مارس المقبل، ومتابعة نتائج أعمال اللجان الخاصة بإزالة العوائق المتصلة باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتهاء من قواعد المنشأ وملف الاتحاد الجمركي العربي المزمع اطلاقه عام 2015، وإيلاء الاهتمام اللازم لمشروع الأحزمة الخضراء في اقاليم الوطن العربي للحد من ظاهرة التصحر.



مصطفى الشمالي مترشحا وفد الكويت (ناصر عبد السيد)

العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف «اننا بدأنا في تمويل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي». من جهته، استعرض السفير محمد بن إبراهيم التوجيهي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية بنود الدورة الحالية للمجلس والتي تناولت التحضير للملف الاقتصادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها الرابعة والعشرين المقررة في العاصمة القطرية الدوحة مارس المقبل، ومتابعة تنفيذ قرارات القمم الاقتصادية العربية «الكويت 2009 وشرم الشيخ 2011 والرياض 2013» وموضوعات خاصة بقضايا الأمن الغذائي العربي والربط الكهربائي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

وأضاف ان الوزراء بحثوا الإعداد والتحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها الرابعة والعشرين المقررة في الدوحة، فضلا عن مناقشة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

كما ناقش ايضا مشروعا

الدول العربية في التكامل الاقتصادي ويقدموا للمادة العرب في اجتماعهم القادم بالدوحة مارس القادم المشاكل التي تواجه العالم العربي.

وقال الشمالي ان وزراء المالية العرب سيعدون اجتماعا تحضيريا للقمة العربية التي ستعقد في الدوحة في مارس المقبل، وأضاف ان الوزراء سيبحثون وضع خارطة طريق لمنهج عملنا لتلبية هذه الرغبة وفي الوقت نفسه نخلق كل الفرص الموجودة لدينا.

وأشار الى أن الكويت كانت قد اقترحت تشكيل صندوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يدار الآن من قبل الصندوق

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي حرص الكويت على المشاركة في جميع الاجتماعات لجامعة الدول العربية لاسيما اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال الشمالي عقب اختتام أعمال الدورة الوزارية العادية الـ 91 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية ان الكويت تحصر دائما على المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدا اهتمام الكويت بهذه المشاركة، مشيرا إلى مبادرة الكويت لعقد القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي عقدت بالكويت عام 2009 بدعوة من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لعقد هذه القمة.

وقال ان من أهم الموضوعات التي تناولها الاجتماع هو ما يتعلق بمنطقة التجارة العربية الكبرى التي وصلنا فيها إلى مرحلة متقدمة جدا، مضيفا أنه تم تدليل ما يقارب من 80٪ من المشاكل التي تواجه العالم العربي في مجال التجارة البينية بين الدول العربية.

وأشار الشمالي إلى تشكيل لجنة خاصة من الوزراء المعنيين سيبحثون في الآن وحتى نوفمبر المقبل ليبحث جميع المشاكل التي تواجه

إصدار الصكوك من السوق الأولية سجل 131,2 مليار دولار في عام 2012 «بيتك»: توقعات بنمو سوق الصكوك 30٪ العام الحالي



توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن تنمو إصدارات الصكوك خلال العام الحالي بنسبة تتراوح بين 20 و30٪ بعد الزخم الكبير الذي شهدته عملية الإصدار خلال العام الماضي وبلغت قيمته 131 مليار دولار، وأن يستمر كذلك زخم الإصدارات السيادية مع سعي دول عديدة لدخول مجال إصدار الصكوك للحصول على ما تحتاجه من تمويلات.

وأشار التقرير إلى ارتفاع حصة منطقة الشرق الأوسط من الإصدارات خلال العام 2012 ممثلة بشكل واضح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 34,4٪ على أساس سنوي لتبلغ 26,3 مليار دولار، تصدرتها القفزة الهائلة من إصدارات المملكة العربية السعودية حيث بلغت نسبة زيادتها 278,2٪ على أساس سنوي لتبلغ 10,5 مليار دولار، وكذلك زيادة الإصدار في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 49,3٪، على أساس سنوي لتصل إلى 6,1 مليار دولار.

وفي سوق صكوك الشركات، تولت ماليزيا إصدار مبلغ 26,8 مليار دولار من استحقاق الأوراق أو 73,5٪ من إجمالي الإصدارات، فيما 4,2 مليار دولار (11,5٪) تم إصدارها في دولة الإمارات العربية المتحدة، و3,4 مليار دولار (9,3٪) في المملكة العربية السعودية، وكان أضخم إصدارات الشركات لسنة 2012 بمبلغ 9,7 مليار دولار استحقاق الشريحة 23 من صكوك المشاركة التي تم إصدارها بواسطة بروك ليبوهريا أوتارا- سيلاتان (PLUS) برهاس ماليزيا، وتبعها مبلغ 1 مليار دولار استحقاق صكوك المضاربة الدائمة التي أصدرها بنك أبوظبي الإسلامي. وعلى صعيد الصكوك السيادية وشبه السيادية، تواصل ماليزيا هيمنتها في حصة الصكوك للعام 2012 بمبلغ 70,3 مليار دولار، أو 74,2٪ من إجمالي السوق،

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 104 عقارات تداول 155 عقاراً خاصاً بقيمة 45 مليون دينار

الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 31 عقاراً تداول منها 20 عقاراً في العقار الخاص و10 عقارات في الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 24 عقاراً تداول منها 22 عقاراً في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 19 عقاراً تداول منها عقارين في العقار الخاص و17 عقاراً في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 17 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من خلال تداول 9 عقارات في العقار الخاص وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة الجاهراء من خلال تداول 7 عقارات تركزت كلها في العقار الخاص وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

المحافظة	العقود المسجلة
العاصمة (1)	9
حولى (2)	10
الفروانية (3)	20
مبارك الكبير (4)	22
الأحمدي (5)	18
الجهراء (6)	86
المجموع	333

تسبب إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي إلى أن هناك ارتفاعاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 20 إلى 23 يناير الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 155 عقاراً بمبلغ قدره 45,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 33 عقاراً بقيمة 25,1 مليون دينار. وبلغ عدد عقار التجاري عقاراً واحداً بقيمة 1,1 مليون دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقاراً واحداً بقيمة 1,7 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 732,9 ألف دينار، هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة. وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي بلغ 192 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 144 عقاراً وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 48 عقاراً، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 42 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق.

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحديس جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 104 عقارات تداول منها 86 عقاراً في العقار الخاص و18 عقاراً في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 7 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة. واحتلت محافظة حولي المرتبة

192 عقاراً إجمالي العقود العقارية بارتفاع 48 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 إلى 31 يناير الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 24,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 5 صفقات تمت في العقار الخاص و7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في عقار المخازن خلال هذه الفترة.

14 صفقة قيمتها 24 مليون دينار